

التحول الرقمي كرافعة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر - دراسة تحليلية لدور البنوك وتكنولوجيا

المال (FinTech) خلال الفترة 2011-2022

Digital Transformation as a Lever for Enhancing Financial Inclusion in Algeria: An Analytical Study of the Role of Banks and Financial Technology (FinTech) During the Period 2011-2022

أ.د. بوري صراح²، ط.د. شرفاوي شيماء¹

¹ المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان (الجزائر)، Bouritlm@hotmail.fr

² المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان (الجزائر)، cherfaouichaima05@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2026/04/28 تاريخ القبول : 2026/06/04 تاريخ النشر : 2026/07/09

ملخص:

تهدف هذه المداخلة إلى استكشاف العلاقة البنوية بين التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2022، مع التركيز على دور البنوك وتقنيات التكنولوجيا المالية (*FinTech*) بوصفها آليات تسريع لوصول الخدمات المالية إلى شرائح المجتمع المستبعدة. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستندةً إلى مؤشرات البنك الدولي (*Global Findex*) وبيانات بنك الجزائر، فضلاً عن استثمار نتائج دراسة تجريبية باستخدام نموذج *PLS-SEM*. تثبت أن التكنولوجيا المالية تفسر ما نسبته 83.3% من التباين في مؤشرات الشمول المالي. تكشف النتائج عن تطور ملموس في مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الجزائر، غير أن فجوات هيكلية في البنية التحتية الرقمية والمناطق الريفية تحدّ من تحقيق الشمول الشامل. تختتم الدراسة بتوصيات سياساتية موجهة نحو تعزيز التحول الرقمي المصرفي ضمن استراتيجية وطنية متكاملة.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الشمول المالي، التكنولوجيا المالية، البنوك الجزائرية، *FinTech*، *PLS-SEM*

Abstract:

This paper aims to explore the structural relationship between digital transformation and the enhancement of financial inclusion in Algeria over the period 2011-2022, with particular emphasis on the role of banks and Financial Technology (FinTech) as key drivers for expanding access to financial services among underserved population groups. The study adopts a descriptive-analytical approach, drawing on the World Bank's Global Findex indicators and data from the Bank of Algeria, while also incorporating the findings of an empirical study based on the Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM) approach. The empirical results indicate that

FinTech explains 83.3% of the variance in financial inclusion indicators. The findings reveal a noticeable improvement in Algeria's digital financial inclusion indicators; however, persistent structural gaps in digital infrastructure and limited accessibility in rural areas continue to hinder the achievement of comprehensive financial inclusion. The study concludes with policy recommendations aimed at strengthening digital banking transformation within an integrated national strategy.

Keywords: Digital Transformation; Financial Inclusion; Financial Technology (FinTech); Algerian Banks; PLS-SEM

المقدمة:

في ظل موجة التحول الرقمي التي تعيشها اقتصادات العالم، باتت تكنولوجيا المال (FinTech) تمثل رافعة استراتيجية لإعادة رسم ملامح القطاع المالي وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية لتشمل الشرائح الأوسع من المجتمع. فبعد عقود من الجهود التقليدية التي تعثرت في بلوغ الفئات المهمشة والمناطق النائية، أصبح الهاتف المحمول وأنظمة الدفع الإلكتروني والبنية التحتية الرقمية تُشكل معاً جسوراً نحو الشمول المالي الذي طالما ظلّ بعيد المنال.

وتُعدّ الجزائر نموذجاً جديراً بالدراسة في هذا الإطار؛ إذ تسعى إلى استثمار ثورتها الرقمية لتجاوز القيود الهيكلية التي حالت دون تحقيق شمول مالي حقيقي. فبالرغم من الجهود المؤسسية التي بذلها بنك الجزائر والسلطات النقدية، لا تزال نسبة امتلاك الحسابات المصرفية لدى البالغين في حدود 44.1% عام 2021 (Bank، 2023)، وهي نسبة تعكس فجوة واسعة مقارنة بالمعدلات العالمية والعربية.

من هذا المنطلق، تتأسس إشكالية هذه المداخلة على التساؤل الجوهرية التالي:
إلى أيّ مدى يُسهم التحول الرقمي وتبني تكنولوجيا المال في تعزيز مؤشرات الشمول المالي في الجزائر، وما دور البنوك كمحرك رئيسي لهذا التحول خلال الفترة 2011-2022؟

• فرضيات الدراسة:

- يُحدث التحول الرقمي وتبني خدمات التكنولوجيا المالية أثراً إيجابياً دالاً على مؤشرات الشمول المالي في الجزائر.
- تُسهم البنوك الجزائرية في تعزيز الشمول المالي من خلال تطوير خدماتها الرقمية، غير أن ضعف البنية التحتية يُقيد هذا الدور.

- لا تزال فجوات هيكلية قائمة بين المناطق الحضرية والريفية تحول دون تحقيق شمول مالي شامل.

• أهداف الدراسة:

- رصد تطور مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الجزائر خلال الفترة 2011-2022.
- تحليل دور التكنولوجيا المالية والبنوك في توسيع نطاق الخدمات المالية.
- استثمار نتائج دراسة **PLS-SEM** لإثبات الأثر الكمي للتكنولوجيا المالية على الشمول المالي.
- تقديم توصيات سياسية لتسريع التحول الرقمي المصرفي في الجزائر.

• منهجية الدراسة:

تعتمد هذه المداخلة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الرئيسي للدراسة؛ إذ يُتيح وصف الظاهرة المدروسة وتحليل مكوناتها وقياس مؤشراتهما من خلال بيانات البنك الدولي (Bank، 2023) وتقارير بنك الجزائر للفترة 2011-2022 (d'Algérie, 2024). ويُستكمل ذلك بالمنهج الاستقرائي في استخلاص النتائج من الدراسات التجريبية المتاحة على منصة **ASJP**، لا سيما الدراسة التي وظّفت نموذج **PLS-SEM** (نمذجة المعادلات الهيكلية ذات المربعات الصغرى الجزئية) على بيانات ثانوية مستخرجة من تقارير بنك الجزائر للفترة 2009-2020 (عويسي و معتوق، 2025). كما تستند الدراسة إلى أسلوب تحليل المحتوى في مراجعة الأدبيات العلمية المرتبطة بموضوع التحول الرقمي والشمول المالي في السياق الجزائري.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى أربع محاور رئيسية كما يلي:

■ **المحور الأول:** الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي والشمول المالي — المفاهيم، الأبعاد، والعلاقة التكاملية.

■ **المحور الثاني:** واقع التحول الرقمي والشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2011-2022 — مؤشرات، تطورات، ودور البنوك.

- **المحور الثالث:** الدراسة التجريبية — التكنولوجيا المالية كمحرك للشمول المالي في الجزائر باستخدام نموذج **PLS-SEM**.
- **المحور الرابع:** التحديات الهيكلية والمتطلبات الاستراتيجية لتعزيز التحول الرقمي خدمةً للشمول المالي.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي والشمول المالي

أولاً: مفهوم التحول الرقمي في القطاع المصرفي:

لم يعد التحول الرقمي مجرد توظيف للتكنولوجيا داخل المؤسسات المالية، بل تحوّل إلى استراتيجية شاملة لإعادة هندسة النماذج التشغيلية والعلاقة مع العملاء. وتُعرّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) بأنه عملية إدماج التقنيات الرقمية في مختلف أنشطة المؤسسة بما ينتج عنه تغييرات جوهرية في طريقة تقديم الخدمات وخلق القيمة. وفي سياق البنوك، يشمل ذلك الأتمتة، والخدمات المصرفية الرقمية، وتحليل البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، وأنظمة الدفع اللحظي. (Verhoef، وآخرون، 2021) ويميز الباحثون بين ثلاثة مستويات متصاعدة من التحول الرقمي: الرقمنة الأساسية (Digitization)، وإعادة هندسة العمليات (Digitalization)، والنضج الرقمي الكامل (Digital Maturity) (Holmström، 2022).

وفي السياق الجزائري، أشارت الدراسات المتاحة على منصة **ASJP** إلى أن القطاع المصرفي يشهد تطوراً ملحوظاً في خدماته الرقمية رغم ضعف وتيرة تحسّن مؤشرات الشمول المالي المستهدفة. (قلمام و مزبان، 2022). فقد بدأت البنوك الجزائرية في تبني وسائل الدفع الإلكترونية وخدمات الصيرفة عبر الإنترنت والهاتف المحمول، غير أن هذا التبنّي لا يزال يتفاوت من مؤسسة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى.

ثانياً: مفهوم الشمول المالي وأبعاده:

يُعرّف البنك الدولي الشمول المالي بأنه إمكانية وصول الأفراد والمؤسسات إلى الخدمات والمنتجات المالية بتكلفة معقولة تلبي احتياجاتهم من مدفوعات وادخار وائتمان وتأمين. ويرتكز الشمول المالي على ثلاثة أبعاد رئيسية يمكن إجمالها فيما يلي (ميرش، 2024):

الجدول (01): أبعاد الشمول المالي الثلاثة

التحول الرقمي كرافعة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر - دراسة تحليلية لدور البنوك وتكنولوجيا المال (FinTech)
خلال الفترة 2011-2022

الوصول	الاستخدام	الجودة
القدرة على الوصول للمؤسسات المالية	انتظام توظيف الخدمات المالية	مدى ثقة العملاء وتكلفة الخدمات
فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي	الادخار والاقتراض الرسمي	الشفافية وحماية المستهلك

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (ميرش، 2024)

ثالثاً: العلاقة التكاملية بين التحول الرقمي والشمول المالي

أثبتت الدراسات النظرية والتجريبية أن التحول الرقمي يُشكّل رافعة محورية لتوسيع نطاق الشمول المالي عبر قنوات متعددة؛ إذ تُتيح التكنولوجيا المالية تقليص التكاليف الهيكلية لتقديم الخدمات، وتجاوز قيود المسافة الجغرافية، وتوفير منتجات مالية مُصمّمة خصيصاً للفئات ذات الدخل المنخفض. وقد رصدت دراسة (قلمام و مزبان، 2022) أن القطاع المصرفي الجزائري يشهد تحسّناً ملموساً بفضل التطور التكنولوجي، إلا أن سيورة تحسن مؤشرات الشمول المالي تبقى متباطئة مقارنة بالمستهدفات. وتُعزّز هذا الطرح دراسة (بن عيشوبة، صدقاوي، و بزارية، 2023) التي أكدت أن الجزائر لا تزال في بداية مسار استخدام الابتكارات المالية الرقمية بما يُمكن المواطنين من الوصول إلى الخدمات المصرفية المناسبة.

المحور الثاني: واقع التحول الرقمي والشمول المالي في الجزائر (2011-2022)

أولاً: تطور مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الجزائر

تُظهر بيانات البنك الدولي (Bank، 2023) تطوراً تدريجياً في مؤشرات الشمول المالي بالجزائر خلال العقد الأخير. فقد ارتفعت نسبة البالغين الممتلكين لحساب في مؤسسة مالية رسمية من 33.3% عام 2011 إلى 50.5% عام 2014، ثم تراجعت إلى 42.8% عام 2017 في أعقاب الأزمة النفطية، لتستعيد زخمها وتبلغ 44.1% عام 2021 (ميرش، 2024). ويلاحظ أن هذه التذبذبات تعكس الهشاشة الهيكلية لمنظومة الشمول المالي الجزائرية وارتباطها الوثيق بالظروف الاقتصادية الكلية.

الجدول (02): تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر 2011-2021

المؤشر	2011	2014	2017	2021
نسبة امتلاك حساب (إجمالي)	33.3%	50.5%	42.8%	44.1%

الذكور	46.1%	60.9%	56.3%	56.8%
الإناث	20.4%	40.1%	29.3%	31.2%
نسبة الادخار في البنوك	4.3%	13.8%	11.4%	16.1%
نسبة الاقتراض الرسمي	1.5%	5.8%	5.0%	3.8%
نسبة المدفوعات الرقمية	/	23.6%	17.3%	29.6%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (ميرش، 2024) وبيانات البنك الدولي (Bank، 2023)

يُبرز الجدول (02) ثلاث ملاحظات جوهرية: أولاً، الفجوة الجندرية في امتلاك الحسابات المصرفية التي تبلغ نحو 25 نقطة مئوية لصالح الذكور عام 2021، وهو مؤشر لا يزال يشير إلى الإقصاء المالي لشريحة واسعة من النساء. ثانياً، انخفاض نسبة الاقتراض الرسمي إلى 3.8% رغم توافر الخدمات المصرفية، مما يعكس ضعف الثقة في المؤسسات المالية أو عوائق الوصول. ثالثاً، قفزة محسوسة في مؤشر المدفوعات الرقمية التي ارتفعت من 23.6% عام 2014 إلى 29.6% عام 2021 (ميرش، 2024)، وهو مؤشر إيجابي يعكس الأثر التراكمي لتطوير منظومة الدفع الإلكتروني.

ثانياً: دور البنوك في تعزيز التحول الرقمي والشمول المالي

تُمثل البنوك العمود الفقري لمنظومة التحول الرقمي المالي في الجزائر. وقد كشفت دراسة (عيسى و آخرون، 2022) أن مستوى الشمول المالي في البنوك الجزائرية يبقى متدنياً مقارنةً بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعالم، وأن الهيئات المالية والنقدية الجزائرية شرعت في وضع استراتيجيات لتحقيق الشمول المالي عبر تطوير وسائل الدفع الإلكترونية. وفي السياق نفسه، خلصت دراسة بنك القرض الشعبي الجزائري (صحراوي و آخرون، 2022) إلى أن البنك التقليدي يقدم خدمات مطوّرة تعتمد على معظم خدمات التكنولوجيا المالية، وأن هذه التكنولوجيا تؤثر على جميع أبعاد الشمول المالي.

وتجدر الإشارة إلى أن مسيرة التحول الرقمي المصرفي في الجزائر شهدت منعرجاً حاسماً عام 2020 بانضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي وإتاحة الدفع بالبطاقة الذهبية وتطبيق "بريدي موب"، مما أسهم في قفزة ملحوظة في حجم المعاملات الإلكترونية التي بلغت نحو 4.59 مليون معاملة عام 2020 مقارنة بـ 202,480 معاملة فقط عام 2019، أي بارتفاع يناهز 2163 % (ميرش،

2024) ويُجسّد هذا الرقم التحول النوعي الذي يمكن أن تُحدثه الابتكارات الرقمية عندما تترافق مع إطار تنظيمي ملائم.

ثالثاً: دور التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز الشمول المالي

أكدت دراسة (قاسي و مزيان، 2023) أن ضعف مستويات الشمول المالي في الجزائر يعود أساساً إلى ضعف مؤشري وصول الخدمات المالية واستخدامها، وأن تسريع وتيرة الابتكارات المالية داخل الجهاز المصرفي بات ضرورة حتمية. وفي المنحى ذاته، رصدت دراسة (بن عيشوبة، صدقاوي، و بزارية، 2023) أن جائحة كوفيد-19 شكّلت نقطة تحول مفصلية نحو الدفع الإلكتروني، مُقدّمةً بذلك تجربةً استثنائية كشفت إمكانات التحول الرقمي في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية لدى الفئات الأقل حظاً.

وعلى صعيد الصناعة المصرفية الإسلامية، تجدر الإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري التي توصلت إليها دراسة (عباسي و دربال، 2021) بأن التكنولوجيا المالية تُعدّ من أنجع الآليات لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، لا سيما للشرائح المقصاة بسبب المعتقد الديني التي تأبى التعامل مع البنوك التقليدية القائمة على الفائدة. ويُشير ذلك إلى أن الشمول المالي الرقمي والشمول المالي الإسلامي وجهان متكاملان للاستراتيجية الشاملة.

المحور الثالث: الدراسة التجريبية — التكنولوجيا المالية كرافعة للشمول المالي في الجزائر (PLS-SEM)

أولاً: عرض الدراسة وإشكالياتها

تسعى هذه الدراسة التجريبية إلى الإجابة عن سؤال محوري: هل تُعزّز التكنولوجيا المالية (FinTech) الشمول المالي بصورة فعلية في الجزائر؟ وتنطلق من الفرضية القائلة بوجود علاقة إيجابية قوية بين اعتماد التكنولوجيا المالية ومقاييس الشمول المالي، على الرغم من التحديات المتعلقة بمخاطر خصوصية البيانات وثغرات الأمن السيبراني وهشاشة الاستقرار المالي. والجدير بالذكر أن الجزائر تصنّف ضمن دول الدخل المتوسط المنخفض التي تعاني عجزاً مستمراً في بنيتها التحتية التكنولوجية، مما يجعلها حالة دراسية نموذجية لاختبار هذه العلاقة في سياق الأسواق الناشئة.

ثانياً: المنهجية والبيانات المستخدمة

اعتمدت الدراسة منهجية نمذجة المعادلات الهيكلية ذات المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM)، وهي تقنية إحصائية متقدمة تُتيح بناء نماذج ذات متغيرات كامنة ورصد العلاقات السببية بين المتغيرات. وقد طُبِّق النموذج على بيانات ثانوية مستخرجة من تقارير بنك الجزائر للفترة 2009-2020، مُحدَّدة وفق المتغيرين التاليين:

- المتغير المستقل (التكنولوجيا المالية): يُقاس بعدد فروع البنوك، وتوزيع أجهزة الصراف الآلي (DAB)، والمرافق البريدية عبر المناطق الحضرية والريفية.
- المتغير التابع (الشمول المالي): يُقاس بثلاثة مؤشرات فرعية: الحسابات النشطة، والمودعون، والمقترضون لدى المؤسسات المالية الرسمية.

كما استُعينَ ببيانات البنك الدولي (Bank، 2023) للفترة 2011-2021 لتعزيز النتائج التجريبية وتأكيدھا. ويمنح هذا التصميم المنهجي المزدوج — الكمي والثانوي — قوةً تفسيرية عالية ومصداقية نتائج لا تستند إلى الإدراك الذاتي فحسب، بل إلى أرقام موثقة صادرة عن الجهة النقدية المركزية. كشفت الدراسة التجريبية عن نتائج بالغة الدلالة الإحصائية، يمكن إجمالها في الجدول الآتي:

الجدول (03): ملخص النتائج التجريبية لدراسة PLS-SEM

المؤشر	القيمة	p-value	التفسير
معامل المسار الهيكلية (β)	$\beta = 0.913$	$p < 0.001$	أثر إيجابي قوي جداً بدلالة إحصائية عالية
معامل التحديد R^2	$R^2 = 0.833$	—	83.3% من التباين في الشمول المالي تفسره FinTech
تطور نسبة امتلاك الحسابات	11+ نقطة	—	من 33% (2011) إلى 44% (2021)
ارتفاع نسبة النساء صاحبات الحسابات	11+ نقطة	—	من 20% إلى 31% (11+ نقطة)
ارتفاع نسبة أفقر 40% من السكان	9+ نقاط	—	من 23% إلى 32% (9+ نقاط)

المصدر: (عويسي و معتوق، 2025)

تُعدّ قيمة معامل المسار $\beta = 0.913$ ($p < 0.001$) من أقوى النتائج التجريبية في هذا الحقل البحثي، إذ تثبت بصورة قاطعة أن التكنولوجيا المالية ليست مجرد مُكمّل للخدمات المصرفية التقليدية، بل هي محرك رئيسي للشمول المالي في الجزائر. كما أن معامل التحديد $R^2 = 0.833$ يعني أن 83.3% من التباين في مخرجات الشمول المالي (الحسابات النشطة، المودّعون، المقترضون) يُفسّر بمتغير اعتماد التكنولوجيا المالية وحده، وهو ما يجعل المتغيرات الأخرى ذات تأثير هامشي بالمقارنة.

رابعاً: تحليل ومناقشة النتائج

تتقاطع نتائج هذه الدراسة التجريبية مع خلاصات الدراسات الوصفية؛ فبينما أثبتت دراسة (قلمام و مزيان، 2022) أن القطاع المصرفي يشهد تطوراً ملحوظاً رغم ضعف الشمول المالي، تأتي نتائج **PLS-SEM** لتُقدّم الدليل الكمي على أن هذا التطور مرتبط فعلياً وإحصائياً بتوسيع الشمول المالي. كما تتسق مع استنتاجات دراسة (صحراوي و آخرون، 2022) بأن البنوك التقليدية التي تتبنّى خدمات التكنولوجيا المالية تُسجّل نتائج أفضل على مستوى شمولية خدماتها المصرفية. غير أن الدراسة التجريبية تُنبّه إلى ثلاثة قيود جوهرية تحول دون تحقيق الشمول المالي الشامل في الجزائر:

- استمرار اعتماد 56% من البالغين على النقد في معاملاتهم اليومية، مما يُبرز عمق التحدي الثقافي أمام التحول الرقمي.
- تخلف المناطق الريفية بشكل ملحوظ عن المراكز الحضرية في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، وهو ما يُعمّق الفجوة الجغرافية.
- مخاطر الأمن السيبراني وخصوصية البيانات التي تُقيد ثقة المستخدمين في المنصات الرقمية المالية.

وتتوافق هذه القيود مع ما رصده (ميرش، 2024) من أن ضعف الثقة بالبنوك والمؤسسات المالية — الذي أقرّ به 11% من غير الممتلكين لحسابات عام 2021 — يمثل عائقاً سلوكياً لا يُعالج بالتكنولوجيا وحدها، بل يستلزم أيضاً برامج للتثقيف المالي وحماية المستهلك.

المحور الرابع: التحديات ومتطلبات تعزيز التحول الرقمي لخدمة الشمول المالي

أولاً: التحديات الهيكلية

يواجه مسار التحول الرقمي المصرفي في الجزائر جملةً من التحديات الهيكلية المؤثرة في الأدبيات، يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

- ضعف البنية التحتية الرقمية: إذ سجّلت الجزائر ما لا يتجاوز 9.3 جهاز صراف آلي لكل 100,000 بالغ عام 2021، وهو رقم يقلّ كثيراً عن المتوسط العالمي البالغ 49.4 جهازاً للفترة نفسها (ميرش، 2024).
- ارتفاع معدلات الاقتصاد غير الرسمي: حيث يُفضّل شريحة واسعة من المتعاملين الاقتصاديين التعامل بالنقد واللجوء إلى القنوات غير الرسمية، مما يُصعّب إدماجهم في المنظومة الرقمية المالية.
- الفجوة الجندرية والجغرافية: فالفجوة بين الذكور والإناث في امتلاك الحسابات تبلغ 25 نقطة مئوية، في حين تظل المناطق الريفية بعيدة عن الخدمات الرقمية المالية (ميرش، 2024).
- ضعف التنافسية في القطاع المصرفي: فهيمنة الدولة على البنوك العمومية تُقيّد حوافز الابتكار وتُضعف التنافسية الضرورية لتطوير خدمات التكنولوجيا المالية.

ثانياً: المتطلبات الاستراتيجية

استناداً إلى نتائج الدراسة التجريبية والأدبيات المرجعية، تبرز جملة من المتطلبات الاستراتيجية لتعزيز التحول الرقمي بوصفه رافعةً للشمول المالي:

- بناء الثقة الرقمية المالية: عبر تطوير منظومة تشريعية واضحة لحماية البيانات والأمن السيبراني، وتفعيل برامج التثقيف المالي الرقمي الموجهة لمختلف شرائح المجتمع.
- تعميم البنية التحتية الرقمية: من خلال توسيع شبكة فروع البنوك ونقاط خدمة الدفع الإلكتروني في المناطق الريفية، وتعزيز التغطية بالإنترنت عريض النطاق.
- تشجيع التكامل بين البنوك التقليدية وشركات **FinTech** لاستثمار الطاقة التكنولوجية للشركات الناشئة في تطوير حلول مبتكرة ومُصمّمة خصيصاً للشرائح المستعدة.
- استثمار الهوية الرقمية: باعتبارها مدخلاً جوهرياً لتوسيع الشمول المالي، إذ تُشير التقديرات إلى أن نظام الهوية الرقمية يمكن أن يشمل 57% من غير المشمولين مالياً (ميرش، 2024).

الخاتمة:

في ختام هذه المداخلة العلمية التي تناولت العلاقة البنوية بين التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2011-2022، يتضح جلياً أن المسار الذي قطعته الجزائر في هذا الملف يُجسّد مسيرة واعدة لم تبلغ بعد مداها المأمول. فمن جهة، أثبتت الأرقام والمؤشرات الكمية — لا سيما نتائج نموذج **PLS-SEM** الذي يُرجع 83.3% من التباين في مستوى الشمول المالي إلى اعتماد التكنولوجيا المالية — أن الجهاز المصرفي الجزائري يمتلك من الإمكانيات الرقمية ما يجعله قادراً على تحقيق نقلة نوعية في مجال الشمول المالي، شريطة توافر الإرادة السياسية وحزمة الإصلاحات الهيكلية المُلائمة. ومن جهة أخرى، كشفت الدراسة عن تناقض صارخ بين التوجه الرسمي نحو الرقمنة وواقع اقتصاد نقدي لا يزال يُهيمن على السلوك المالي لنسبة واسعة من الجزائريين، إذ يُفضّل 56% من البالغين التعامل بالنقد في معاملاتهم اليومية. ويعني ذلك أن التحول الرقمي المالي ليس مجرد تحدٍّ تكنولوجي يُعالج بزيادة عدد الأجهزة ونقاط الخدمة، بل هو في جوهره تحوّل اجتماعي وثقافي يستلزم بناء الثقة وتوسيع أفق التنقيف المالي الرقمي. ولا يمكن إغفال البُعد الجغرافي لهذه المعادلة؛ إذ تظل المناطق الريفية والنائية حلقة الضعف الأبرز في منظومة الشمول المالي الجزائرية، مما يستدعي توجيه موارد خاصة نحو تعميم البنية التحتية الرقمية في هذه المناطق. ولعل التجربة التي أتاحتها جائحة كوفيد-19 — حين ارتفع حجم المعاملات الإلكترونية بأكثر من 2163% في عام واحد — أفضل دليل على أن التحول الرقمي المالي ممكن ومستدام متى توفّر الضغط الظرفي والإطار التنظيمي الملائم. وعليه، فإن الجزائر مدعوة إلى تحويل الزخم الرقمي الذي تشهده إلى استراتيجية وطنية شاملة ومُلمّزة تضع الشمول المالي في صميم أولوياتها التنموية.

أولاً: النتائج

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- أثبتت الدراسة التجريبية بالغة الدلالة الإحصائية ($\beta = 0.913$) ، ($R^2 = 0.833$) أن التكنولوجيا المالية تُعدّ المحرك الرئيسي للشمول المالي في الجزائر، وأن 83.3% من التباين في مؤشراته يُفسّر باعتماد التكنولوجيا المالية.
- شهدت الجزائر تحسّناً تدريجياً في مؤشرات الشمول المالي الرقمي خلال 2011-2022، غير أن هذا التحسّن لا يزال دون المستهدفات العربية والعالمية.

- أسهمت البنوك الجزائرية في دفع عجلة التحول الرقمي، ولا سيما بعد تطوير منظومة الدفع الإلكتروني وانضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي، إلا أن الفجوة الجغرافية والجنسية تظل قائمة.

- تُشكل التحديات الهيكلية المتمثلة في ضعف البنية التحتية وسيادة الاقتصاد غير الرسمي وتراجع الثقة في المؤسسات المالية عوائق حقيقية أمام الشمول المالي الشامل.

ثانياً: التوصيات

- إعداد استراتيجية وطنية متكاملة ومُلمّزة للشمول المالي الرقمي تحدد أهدافاً قابلة للقياس وآليات متابعة دورية، بمشاركة القطاعين العام والخاص.
- إطلاق برنامج وطني لتعميم التثقيف المالي الرقمي يستهدف بوجه خاص المرأة والشباب وسكان المناطق الريفية.
- تسريع منظومة التشريعات المنظّمة لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة وإقامة شراكات استراتيجية بينها وبين البنوك التقليدية.
- الاستثمار في تعميم البنية التحتية للإنترنت ونقاط الخدمة الرقمية لردم الهوة بين الحضر والريف.
- تعزيز الإطار التنظيمي للأمن السيبراني وحماية بيانات المستخدمين لبناء ثقة راسخة في المنصات الرقمية المالية.

المراجع:

- Banque d'Algérie .(2024) .*Brochure sur l'inclusion financière* .Banque d'Algérie.
- J Holmström .(2022) .From AI to digital transformation: The AI readiness framework .*Business Horizons*.339–329 ،(3)65 ،
- P C Verhoef ،T Broekhuizen ،Y Bart ،A Bhattacharya ،J Q Dong ،N Fabian ،وM Haenlein .(2021) .Digital transformation: A multidisciplinary reflection and research agenda .*Journal of Business Research*.901–889 ، 122 ،

- World Bank .(2023) .*The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19* . Washington, D.C: Washington, D.C.: World Bank.
- أمين عويسي، و جمال معنوق. (2025، 12 29). التكنولوجيا المالية كمحرك لتعزيز الشمول المالي في الجزائر "دراسة تجريبية باستخدام نموذج **Pls-sem**" **Fintech As A Driver For Promoting Financial Inclusion In Algeria "an Empirical Study Using The Pls-sem Model**" .مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 10(1)، 886-908.
- ر بن عيشوبة، ص صدقاوي، و أ بزارية. (2023). استخدامات التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا ومدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي في الجزائر. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، 4(1)، 96-113.
- ر صحراوي، و آخرون. (2022). مدى تبني البنوك التقليدية الجزائرية لخدمات التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي — دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 6(1)، 87-105.
- س عباسي، و س دربال. (2021). مساهمة تكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالمؤسسات البنكية — دراسة ميدانية على عينة من متعملي بنك البركة الجزائري. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 8(2)، 362-384.
- س قلمام، و م ت مزبان. (2022). دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 5(1)، 865-884.
- ع ميرش. (2024). واقع الشمول المالي في الجزائر. واقع الشمول المالي في الجزائر. جامعة 20 أوت 1955 — سكيكدة: جامعة 20 أوت 1955 — سكيكدة.
- و عيسى، و آخرون. (2022). وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في البنوك الجزائرية. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 5(2).

- ي قاسي، و ت مزيان. (2023). التكنولوجيا المالية كدعامة لتحقيق الشمول المالي في الجزائر — الواقع والآفاق. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 6(2)، 168-186.